



بسم الله الرحمن الرحيم  
علم أصول الفقه: الحلقة الأولى  
خلاصة الدرس الثامن والعشرون  
القاعدة الثانوية

القاعدة العملية الأساسية في الشريعة الإسلامية هي أصالة الاحتياط، التي تفترض وجوب الاحتياط في الحالات المشكوكة لتفادي مخالفة أي تكاليف شرعية محتملة. ومع ذلك، انقلبت هذه القاعدة إلى قاعدة عملية ثانوية وهي أصالة البراءة، حيث أن الشارع قد أظهر من خلال النصوص الشرعية أنه لا يهتم بالتكاليف المحتملة إلى درجة تستدعي الاحتياط. من بين النصوص الدالة على هذا التغيير، حديث "رفع عن أمي ما لا يعلمون" والآية "وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً". بناءً على هذه النصوص، فإن الأصل هو البراءة وعدم وجوب الاحتياط في موارد الشك. كما يتم التفريق بين الشبهة الوجودية والشبهة التحريمية، ويعتمد الفقهاء على قاعدة منجزية العلم الإجمالي في حالة العلم بوجود تكليف إجمالي مع الجهل بتفاصيله.